من أجل نحو عربي صحيح

عمرو أحمد عطيفى
قسم اللغة العربية
بكلية الآداب – جامعة القاهرة

المستخلص

تسعى هذه الدراسة المقترحة إلى تصحيح بعض التراكيب العربية من خلال عرض بعض نماذج من النحو الصحيح الهادف إلى تحقيق عملية التواصل (وهي طريق سبق أن أشرنا إليها في دراسة سابقة لنا)، وبطبيعة الحال فإن غاية النحو الصحيح مختلفة تمامًا عن النحو الفصيح أو نحو النص الذي له غايات أخرى تهم المتخصصين ورواد المعنى. وتناقش الدراسة من قبلُ مفهومي التجديد والتصحيح، ونحسب أن تطبيقهما بات ضروريًّا من أجل إيجاد نحو صحيح يهدف إلى إنجاح عملية التواصل بين أبناء اللغة.

Abstract

For a Correct Arabic Grammer

AMR OTAFY

This suggested study aims to rectify some of the Arabic compositions throughout demonstrating some examples of correct grammer in order to facilitate the process of communication (a topic already mentioned in one of our past studies) As it is well known, the purpose of correct grammer varies completely from the one of eloquent grammer and that of the textual grammer, which has other purposes that interests the specialists and the resarchers of the meaning.

This study is being held by the concepts of both renovation and emendation, which we assume that their application is crucial to use correct grammer that helps in the process of communication among native speakers.

من أجل نحو عربي صحيح

(١)

ما دامت اللغة هي "ألفاظ يعبر بها كل قوم عن أغراضهم" كما قال ابن جني في تعريفه المشهور؛ فإنها لغة متطورة جديدة لتناسب حاجة أبناء مستعمليها في كل مكان وزمان؛ ذلك أن العربية لغة ديمومية بفضل النسق القرآني الذي منحها تلك الحيوية على مر العصور، وأنها لغة- كغيرها من اللغات الحية- تعبيرية، تعبر عن أفكار مستعمليها وحاجاتهم في كل زمان ومكان، وهذا التعبير لا يمكن أن يكون جامدًا صلبًا لا مرونة فيه؛ لأن حياة الناس ليست جامدة، بل يصيبها التغيير والتطوير والتجديد، بما ينعكس ذلك على وسيلة تخاطبهم في مستوياتها كافة: الصرفية والمفرداتية والتركيبية.

وغني عن البيان أن العرب أرباب البيان المتحدثون بسليقتهم، وأن القواعد التركيبية مستقاة من لغة العرب ومجاريها، لأسباب شتى تعود إلى الدين تارة، والقومية العربية تارة، وظهرت تلك القواعد مجموعة منذ أول كتاب قواعدي عرفته العربية، أقصد كتاب سيبويه.

وهنا ينبغي الالتفات أن العامل الأساس في تأليف القواعد، هو الحفاظ على مسألة التواصل اللغوي؛ بسبب تلك الهوة التي شعر بها الأوائل والأواخر بين فصاحة التركيب من ناحية والانحراف اللغوي من ناحية أخرى (ومفهوم الانحراف هنا هو المعادل لمفهوم اللحن قديمًا)، ثم ظهرت الحاجة إلى مزيد من الوضوح والشرح والاختصار أو إن شئت قل: إعادة النظر في مسألة عرض القواعد النحوية لتناسب جمهور المتلقين، وذلك انطلاقًا من المبدأ السالف الذكر هو المحافظة على مسألة التواصل، والتواصل هنا أخذ معنى آخر وهو التواصل الحميم بين القارئ ولغته، على نحو ما نجد في الشروح والمختصرات والمنظومات، وظلت الحاجة كلما مر الزمان ملحة على إعادة تقديم النحو العربي بشكل يلائم مستعملي العصر حتى يومنا هذا.

وفي سبيل إعادة بناء جسر التواصل بين اللغة وأبنائها، تسعى هذه الدراسة المقترحة إلى تصحيح بعض التراكيب العربية من خلال عرض بعض نماذج من النحو الصحيح الهادف إلى تحقيق عملية التواصل (وهي طريق سبق أن أشرنا إليها في دراسة سابقة لنا)، وبطبيعة الحال فإن غاية النحو الصحيح مختلفة تمامًا عن النحو الفصيح أو نحو النص الذي له غايات أخرى تهم المتخصصين ورواد المعنى. وتناقش الدراسة من قبلُ مفهومي التجديد والتصحيح، ونحسب أن تطبيقهما بات ضروريًّا من أجل إيجاد نحو صحيح يهدف إلى إنجاح عملية التواصل بين أبناء اللغة.

(٢) التجديد: مفهومه ومناقشته

(١/٢)

مفهوم التجديد من المفاهيم التي تعاورته بيئات ثقافية عدة، نظرًا لمتطلبات المجتمع وظروف العصر، الذي يفرض إعادة قراءة التراث قراءة تتماشى مع روح العصر وطبيعة المتلقين، ولعل أول إشارة إلى أهمية التجديد في حياة الناس ماثلة في قوله تعالى مخاطبًا نبيه صلى الله عليه وسلم ﴿وَقُل رَبِّ زِدني عِلمًا﴾ [طه: ١١٤]، إذ "هذه الزيادة من العلم هي لون من ألوان التجديد ولون من فتح العقول على هذا الكون لكي تفكر، ولكي تقدم للناس ما ينفعهم"، (تجديد الفكر الإسلامي، ص١٥)، وهذا اللون من التجديد أقره النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث المشهور: (إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل

مائة سنة من يجدد لها دينها)، (سنن أبي داود، حديث رقم ٤٢٩١)، فالتجديد سنة من سنن الحياة التي يتفاهم فيها البشر عن طريق اللغة التي كغيرها من العلوم يطرأ عليها التجديد لتلائم جمهور المستعملين لها. وإذا كانت هذه هي الحال بالنسبة إلى التجديد فما معنى التجديد؟

التجديد ظاهرة تقوم على حركة تراوحية بين العودة إلى منابع العلم المجدَّد وأصوله وبين هذا الجديد وفقًا لمتطلبات العصر بما تشمل طبيعة المتلقين، ومن ثم فهو ليس انقطاعًا معرفيًّا عن التراث المجدد، وليس نقضًا له أو هدمًا، بدعوى التجديد؛ بل هو تواصل وحميمية بين الموروث/ الثابت والمجدَّد، ومن هنا تبرز عبقرية المجدِّد في "اكتشاف المتغيرات الجديدة التي تدفع إلى الجديد وتوجبه". (البداية المجهولة لتجديد الدرس النحوي، مجلة علوم اللغة، ص ٢٦٢).

إذن ليس التجديد تغييرًا، وإن رادف بينهما البعض بقصد أو من دون قصد، إذ "الأول حفاظ على الأصول وإضافة إليها، ونفض لما يتراكم عليها من غبار يحجبها عن الأنظار. والثاني: هدم وبدء جديد من فراغ..."، (التراث والتجديد، ص ٨٧)، ومن هنا نفهم دعوة أمين الخولي "أن أول التجديد قتل القديم فهمًا"، التي تعني "أن التجديد والمحافظة يلتقيان" في انسجام وتواصل وحميمية، لذلك فمن أراد تجديد الدرس النحوي فعليه أن يستعين "على علاج العربية بحيويتها هي، لا بنقل دم، ولا إعانة بغريب عن جسمها أو عن نظامها"، فهذا هو التجديد أو إن شئت صفه بما وصفه به الخولي في قصد "الاعتدال الجامد"، (مناهج تجديد، ص ٣٣، ص ٤٦، وراجع: مقدمة شكري عياد، ص ٤)، هو اعتدال لأنه يحاول التوفيق بين القديم وحاجة المتلقي المعاصر، وهو جامد لأنه لا يخرج عن قواعدهم وأصولهم بما يطيب نفس المتلقي، أما عدا ذلك من تلك الدعوات العُنجهية- أو الحريات المسرفة بمنطق الخولي- فليست من التجديد في شيء؛ لأنها هدم لأصول تراث لا يصلح التجديد من دونه، "ولكن بشرط عدم القداسة إلى حد الاستبعاد أو السيطرة؛ بل نقف منه موقف المراقب والناقد والمسائل والمتسائل، والمحاور والمناقش، ثم نقف منه موقف المرونة بين الابتكار والتجديد والإضافة، بقدر ما يتاح لنا من أدوات وآليات، عندئذ يتطور الموروث ويتناغم مع معطيات العصر، ويدفع قدمًا إلى التطوير نحو المستقبل". (لغتنا العربية، ص ٨٦).

(٢/٢)

في أبريل ١٩٤٣م ألقى أمين الخولي محاضرة في الجمعية الجغرافية الملكية بعنوان (هذا النحو)، ونشرت في مجلة كلية الآداب جامعة الملك فؤاد الأول في يوليو عام ١٩٤٤م. قدم الخولي في هذه المحاضرة صعوبات تعلم النحو العربي ووسائل تيسير النحو في القرن الثامن عشر، ومحاولة إحيائه في القرن العشرين، وكانت له على تلك المحاولة ملاحظات مفادها أن لا تيسير فيها. وبرأي الخولي أن أهم صعوبتين تواجهان المتعلم غير المتخصص هما عدم اطراد الإعراب وعدم اطراد القواعد، فدائمًا هناك استثناءات. (مناهج تجديد، ص٢٢: ٣١)

يحاول الخولي أن يقدم جديدًا في نظرية النحو العربي التراثي، وفقًا لمجموعة من الأسس والقواعد، مفادها جمع كل ما يوجد من المذاهب النحوية وعدم التقيد بمذهب واحد، ثم تخير ما يوافق حاجة الأمة ويساير رقيها الاجتماعي ما دام مستعملًا في الأسلوب العربي، وهذا الاختيار يقلل من الاستثناءات المتشعبة والمتجذرة في الإعراب والقواعد. (ص ٣٤).

إن التجديد عند الخولي هو الاحتكام إلى ما أباحه الأسلوب العربي وأقره النحاة حتى إن كان نادرًا أو شاذًّا؛ إذ الذي يكون في زمان نادرًا أو شاذًّا تطرأ عليه سنة التغيير فيصبح شائعًا كثيرًا، لا سيما إذا تعلق الأمر بلغة الحياة العصرية التي طغت فيها العامية فمثلت هوة بين الاستعمال الحي والاستعمال المعياري، ومن ثم يحاول الخولي تذليل الصعوبتين السالفتين من خلال توجيه أسلوب الحياة اليومية (العامية) توجيهًا ذا أصل عربي مشهود له من قبل النحاة. ولنضرب مثالين على ذلك أحدهما يتعلق بالإعراب والآخر بالقواعد.

يرجح الخولي "أن إلزام أب وأخ الواو في عاميتنا له أصل عربي وقد قرئ به في القرآن [يقصد قراءة: تبت يدا أبو لهب وتب]، وكتب به في مصر عَلَمٌ [يقصد الشافعي]"(ص ٣٧)، ومن هنا فلا مانع على الإطلاق من الأخذ بذلك تيسيرًا للمتعلم، وإذا سمع عن العرب تثنيتهم أب على (أبان) وقاسوا عليها أخان وحمان، فيلتقط الخولي من هذا تيسيرًا آخر بإلزامها الألف في كل حالاتها كالمثنى، "وأصولهم وقواعدهم تعطي هذا.. في سهولة ويسر"(ص ٣٧).

وفي مسألة القواعد يضرب الخولي مثلًا بالاستثناء بخلا وحاشا وعدا مفردة ومركبة مع (ما)، ولأن "النصب مشترك في الأحول كلها، مع ما وبدونها.. فلو قلنا إن الاستثناء بخلا وعدا وحاشا له حكم واحد دائما هو نصب المستثنى وقد تدخل ما على خلا وعدا.. فإنا بهذا الطرد للقاعدة نضبط الأمر ونيسره"(ص٤٥).

هذا هو مفهوم التجديد النحوي نظريًّا وتطبيقيًّا كما يتجلى عند عميد التجديد بلا منازع الشيخ أمين الخولي، وكما حاول بعض معاصريه تنظيرًا كالدكتور طه حسين (مشكلة الإعراب، مجلة المجمع، ص ٩٩) أو تطبيقًا كالأستاذ إبراهيم مصطفى في إحياء النحو، مهما وجه إليه من انتقادات، وهي طريقة لها جذور تراثية عند الأوائل على نحو ما يلقانا من إقرار بعض النحاة بالاستشهاد بشعر المولدين، كاستشهاد أبي زيد النحوي بشعر ربيعة الرقي الشاعر العباسي في صحة استعمال (شتان ما هما / شتان ما بينهما) بخلاف الأصمعي الذي يرفض الثانية. (الأغاني، ج١٦، ص ٢٥٥).

وقد تلقانا اعتراضات من مثل أن القاعدة تبنى على الكثير المطرد لا النادر الشاذ من القراءات أو الأحاديث أو قول العرب، كما تلقانا اعتراضات بأن بعض القواعد القليلة الاستعمال المبنية على لغة الحديث النبوي لا يعتد بها لأنه روي بالمعنى، ورواته أعاجم لا يحسنون العربية. وهذه اعتراضات تحتاج إلى مناقشة وسطية معتدلة هادئة دون تعصب أو تفريط، ولنجعل مناقشتنا مع أستاذنا المرحوم د. شوقي ضيف بوصفه واحدًا من هؤلاء المنتقدين لما بني من قواعد على الشاذ غير المطرد.

(٣/٢)

معروف أن نحاة البصرة تشددوا في الرواية مقابل نحاة الكوفة الذين توسعوا في الرواية، حتى قبلوا ما هو شاذ ومخالف للمشهور الكثير، مما دعا ابن مضاء إلى مهاجمة هؤلاء وغيرهم ممن أقاموا القاعدة على أمثلة افترضوها، وقد أخذ شوقي ضيف على نحاة الكوفة هذا المنحى من التقعيد، على نحو ما تصور ذلك آراؤه، من مثل:

– تأييده صنيع البصريين ومخالفة الكوفيين لما عضد موقف المبرد منهم، واتهامه الكوفيين بضعفة أهل النحو. (المدارس النحوية، ص ١٤٣).

– دعوته إلى إلغاء إعمال (ليتما) ليطرد الباب؛ "إذ قال النحاة إنه يجوز إهمال ليت حينئذ مثل أخواتها. وإعمالها لمجيئها عاملة في شاهد، ليس في أيديهم سواه. على أنه في رواية ثانية لنفس الشاهد كفت ليت عن العمل. وحري أن نأخذ بالرواية الثانية حتى تطرد قاعدة كف ما لإن وأخواتها عن العمل دون استثناء لليت بسبب شاهد واحد روي تارة بإعمالها وتارة بإهمالها وكفها عن العمل فيه". (تجديد النحو، ص ٣٦).

– وصف لغة أكلوني البراغيث بأنها لغة شاذة من بين لغات العرب، "وهي لغة تخرج على قواعد النحو وينبغي إهمالها"، (تجديد النحو، ص ١٥٤) وأنها مخالفة ذميمة للفصحى. (تحريفات العامية للفصحى ص ٣٦).

– رده على إبراهيم مصطفى صاحب إحياء النحو لما حاول أن يؤكد بالقراءات والأحاديث النبوية وقول العرب أن الأصل في اسم (إنَّ) الرفع[1]، إذ خرج النحاة الآيات تخريجًا آخر، كما أن بعضها له وجوه أخرى للقراءة، وأما الحديث فلا حجة فيه، يقول: "ومعروف أن قاعدتها [أي إنَّ] المطردة في آلاف الأمثلة من القرآن الكريم والشعر تنصب اسمها التالي لها، ولم يقل أحد من النحاة أنه يرفع في بعض لغات العرب البتة. وذكر الأستاذ إبراهيم مصطفى شاهدًا لرفعه من الحديث، ومعروف أن الحديث لا يحتج به في القواعد لأن كثيرين من حملته كانوا أعاجم؛ ولذلك لم يحتج به سيبويه ولا غيره من نحاة البصرة والكوفة". (تيسير النحو التعليمي، ص ٢٨)

وغير ذلك من الآراء المبثوثة في تضاعيف تصانيفه، ونحن لا نختلف مع أستاذنا في أن القواعد إنما تبنى على الكثير المطرد لا القليل الشاذ، ولكن هذا لا ينفي استبعاد المسموع عنهم حتى إن كان قليلًا شاذًا عن المطرد، لأننا قد نضطر إلى الاعتماد عليه للتيسير أو التجديد ما دمنا لا نخرج على قواعد العربية شائعة كانت أم غير شائعة، على نحو ما ساق ضيف نفسه من مثل هذه الشواهد ليستأنس بها في دعم ما يذهب إليه من تجديد أو تيسير، من مثل حججه التي قدمها لدعم منصوب كان على الحالية، منها أن الحال قد تأتي معرفة، وهي لا تأتي كذلك إلا فيما ندر أو شذ بمنطقه، ومنها أنها قد تكون جامدة، وهذا قليل أيضًا، مقارنة بآلاف الشواهد التي ترد فيها مشتقة (تجديد النحو، ص ١٣، ١٤– تيسير النحو التعليمي، ص٩٠). ومن مثل احتجاجاته بالقراءات ذات التخريجات المتعددة وما نسب لبعض العرب، حذف حرف العطف من بين الكلمات في اللغة العصرية، فقد احتج لصحة هذا التعبير بما سمع عن بعض العرب، وبقراءة للكسائي التي يخالف فيها المشهور، وأخرى لها تخريج آخر، (تيسيرات لغوية، ص ١٣٥، ص ١٣٦)، رغم أنه لا يحتج بشواذ القراءات كما سبق فضلًا عما سمع من بعض العرب مما

---

(١) عدت الأحاديث المروية برفع اسم (إن) عند جمهور النحاة من الألغاز النحوية التي ينبغي التفتيش وراءها لبيان صحة التركيب، نحو قوله صلى الله عليه وسلم: (إن من أمن الناس علي في صحبته وماله أبو بكر)،(خالد الأزهري، الألغاز النحوية، تحقيق محمد سالمان، ضمن كتاب فن الألغاز عند العرب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ٢٠١٣م، ص ٢٥٩). فقد قدروا اسم (إن) محذوفًا ضمير الشأن في رواية الرفع، رغم أن رواية أخرى للحديث نفسه جاءت بالنصب، بما يعني توارد المحل (محل اسم إن) بين رفع ونصب، مما يسوغ في رأيي– دون افتراض حذف– جواز رفع اسم إن، وضابط توارد المحل من الضوابط المهمة التي اعتمدها النحاة في استجلاء الوظائف المتشابهة.

يخالف المشهور المطرد.

ومن اعتماده على القليل أيضًا جوازه لإضافة حيث إلى المفرد موافقًا رأي الكسائي الذي وصفه بأنه أدق من البصريين وأرهف حسًّا، إذ أجاز إضافة حيث إلى المفرد لما سمع عن بعض العرب، وخلص من ذلك "إلى أن حيث قد تضاف إلى الجمل اسمية أو فعلية، وقد تضاف إلى الاسم المفرد، فيجر بالإضافة إليها قياسًا في ذلك على أخواتها من الظروف المكانية وأخذًا برأي الكسائي". (تيسيرات لغوية، ص ١٣٥، ص ١٤٥).

على كل حال، إن المبدأ العام لا خلاف فيه، وهو الاعتماد على المطرد الغالب الشائع، لا النادر الشاذ، غير أننا قد نحتاج القليل النادر لتبرير قاعدة أو تصحيح استعمال كما سبق لغاية تواصلية لا غاية دلالية، لا سيما إذا كان الأمر يتعلق بحاجة أبناء العصر، فيمكن أن يشيع- وفقًا لمنطق اللغة- الشاذ ويندر المطرد، وهنا نركز على أن مسالة الشيوع والندرة في هذا السياق تميز بين نوعين من الأساليب أو التراكيب: التراكيب الفصيحة المبنية على المطرد الكثير، والتراكيب الصحيحة، المبنية على كل ما سمع عن العرب، كثيره وقليله. ومن ثم نحن في حاجة إلى نحو فصيح لأرباب العلم والتخصص من أجل استنباط الأفكار والدلالات التي تشي بها النصوص، ونحن في حاجة أيضًا إلى نحو عربي صحيح لغير المتخصصين من أجل تيسير عملية التواصل.

(٣) النحو الصحيح: مفهومه ومناقشته

(١/٣)

النحو الصحيح إذن هو استنباط التراكيب التي توافق لهجة عربية- على طريقة الشيخ أمين الخولي- وإن كانت نادرة، لتتناسب مع مستعملي العربية في وقتنا الحاضر من المثقفين غير المتخصصين، درءًا لأن تحل مكانها العامية الطاغية التي تنازعها، ولذلك فما يوجه النحو الصحيح إلا إلى "هؤلاء الذين لا يشتغلون في الحياة باللغة وأبحاثها وآدابها، بل تعنيهم اللغة بقدر ما تكون أداة عملية"(مناهج تجديد، ص ٤٦)، وأحسب أن العودة إلى التراث في حل مشكلات العربية أنجع بكثير من تلك العنجهيات التي تزعم التيسير والتجديد بإلغاء سمة أو سمات ظلت العربية محتفظة بها دون أخواتها، وميزت العربية عن غيرها من اللغات، كنحو سمة الإعراب التي هي جزء أصيل من فكر هذه الأمة ومن فلسفة تلك اللغة.

وإذا كنا نؤكد شرعنة النحو الصحيح، فإن أول سبيل إلى ذلك هو الاستغناء عن كثير من القواعد التي لم تعد مستعملة، ومع ذلك تصر بعض الكتب التعليمية على عرضها للطلاب، تارة بأمثلة النحو التراثي التي لم تعد الأذن المعاصرة تستسيغها، وتارة باصطناع أمثلة لا وجود لها في الواقع اللغوي المعيش، ومن ثم فالاستغناء عنها من باب أولى، كأبواب التنازع والاشتغال، وكباب المفعول معه، ولنا وقفة خاصة معه.

(٢/٣) المفعول معه: النظرية والتطبيق

(١/٢/٣)

المفعول معه كما قال النحاة هو الاسم الفضلة المنتصب بعد (واو) بمعنى (مع)، كنحو "سيري

والطريق مسرعه"، ولا تكون الواو للعطف؛ لأن واو العطف لا تكون بمعنى مع، (الأصول في النحو، ج١، ص ٢٠٩)، كما أن العطف يعني المشاركة، وهذا ما لم يكن مع واو المعية التي تعني المصاحبة دون الاشتراك في الفعل، وعامل النصب هو الفعل أو أحد مشتقاته، ووضع النحاة شروطًا للحكم بالمفعول معه.

ويلاحظ أن أمثلة المفعول معه لم تتعد شواهد النحاة بالنسبة إلى الواقع الاستعمالي، حتى إن بلغت عند متأخري النحاة بضعة عشر بيتًا، فهذا كل ما لدى العربية من تراكيب المفعول معه، هذا من جهة، وأغلبها شواهد ليست ثابتة الأقدام في النصب على المعية، بل يعتورها متغيرات أخرى، من جهة ثانية، **وذلك** من وجوه ثلاثة:

الوجه الأول– قد تطرق إلى بعضها احتمال المعية أو العطف، وما تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال كما قال أكابر العلم، سواء أكان الاحتمال في تعدد الوظيفة النحوية أو تعدد الرواية. فمن احتمال تعدد الوظيفة النحوية قول الشاعر: (شرح الأشموني،ج٢، ص ٣٦٥)

إذا كانت الهيجاء وانشقت العُصا ... فحسبك والضحاكَ سيفٌ مهندُ

وقول الآخر: (شرح الأشموني، ج٢، ص ٣٦٨)

فَقَدْني وإياهم، فإن ألقَ بعضَهم ... يكونوا كتعجيل السَّنام المُسَرْهَدِ

ومرد احتمال تعدد الوظيفة النحوية الدلالة المحتملة للمفردتين (حسبك– قَدني)، فإذا كانتا بمعنى اسم الفعل المضارع (يكفي) كان المنصوب بعدهما (الضحاكَ– إياهم) عطفًا على الضمير المتصل، وإن كانتا اسمين بمعنى (كاف)، كان المنصوب بعدها على المعية(٢).

الوجه الثاني– قد رُجحت بعض الشواهد الأخرى بالنصب على المعية دون العطف، من جهة الصناعة النحوية التي تأبى العطف على الضمير المتصل المجرور دون إعادة حرف الجر، وهذا يفترض صحة المعنى مع التركيبين إلا أن أحدهما هو المرجح ليشاكل النسق التركيبي للعربية، ومن أمثلة ذلك عندهم، قول الشاعر: (شرح الأشموني، ج٢، ص٣٦٤)

فما لكَ والتلدُّدَ حول نجدٍ ... وقد غصَّت تهامة بالرجال [التلدد: الحيرة ذهابًا وجيئة]

يقول المحقق: فلو أن الشاعر أراد العطف لقال: فما لك وللتلدد"(ج٢، ص ٣٦٤)، والحق أن رواية للجر إن صحت جائزة أيضًا، لسببين: الأول– ورد التركيب في أفصح كتاب (التفسير التحليلي للقرآن الكريم، ص ٢٨) ؛ قال تعالى:﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، وقرأ حمزة قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١]، بجر (الأرحام) دون إعادة حرف الجر، وقال الشاعر:

---

(٢) وانظر الخلاف الدائر حول ما استشهد به ابن جني على صحة تقديم المفعول معه على مصاحبه، (الأشموني، ج٢، ص ٣٧١: ٣٧٧، وشرح المحقق. وراجع كذلك الخلاف الدائر حول البيتين المشهورين (*علفتها تبنًا وماء باردًا*– *وزججن الحواجب والعيونا*) (ص ٣٩٠: ٣٩٤).

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا ... فاذهب فما بك والأيامِ من عجب

والسبب الثاني- أن الصناعة النحوية لا تمنع الشاعر من المغايرة لدلالة يرمي إليها، فمن مسلمات النحاة ألا يعطف على الضمير المتصل المرفوع باسم الظاهر إلا بعد توكيده، فلا يقال: كنت ومحمد، بل كنت أنا ومحمد، ومع ذلك فقد عدل الشاعر عن هذه الصناعة النحوية ونصب الاسم على المعية في قوله: (شرح الأشموني، ج٢، ص ٣٨٧)

فكونوا أنتمُ وبني أبيكم مكان الكليتين من الطحال

وذلك لأن الرفع يجعل الأمر للمخاطبين وآبائهم، وهذا غير المراد، فعدل الشاعر إلى النصب؛ إذ المعنى أن "يداخلوا أبناء أبيهم ويتصلوا بهم ويتحدوا معهم..." (محقق شرح الأشموني، ج٢، ٣٨٨).

الوجه الثالث- أن بعض الشواهد، النصب فيها على المعية جائز قليل، والكثير الرفع، ولذلك عده بعض النحاة مقصورًا على السماع، نحو قول الشاعر: (شرح الأشموني، ج٢، ص ٣٧٨)

فما أنت والسيرَ في مَتلَفٍ... يُبَرّحُ بالذكَرِ الضابطِ [متلف: مهلك- الضابط: البعير]

فقد ذكر الشيخ محيي الدين: "أن النصب في مثل هذه الحال جائز، إلا أنه قليل، وأكثر ما ورد من كلام العرب على هذا الأسلوب قد ورد فيه الاسم الواقع بعد الواو مرفوعًا"، وساق لذلك الشواهد. (شرح الأشموني، ج٢، ص ٣٦٩)

وإذا كانت هذه الحال لمجمل الشواهد التي ساقها النحاة، فلم نقف من خلال مطالعة شرح الأشموني على أبيات قطعية في المعية سوى ثلاثة أبيات: أحدها لا يعرف له قائل ولم يوصل بغيره من الأبيات، والثاني متعدد النسبة لأكثر من شاعر، والثالث يمكن دلاليًّا أن يكون الاسم مرفوعًا، (شرح الأشموني، ج٢، ص ٣٧٠- ٣٨١- ٣٨٤)، ومع ذلك فقد سلمنا بكونها شواهد قطعية وهي في كل هذا نادرة الاستعمال في كلام العرب، وهذا ما تؤكده الدراسات النصية على نحو ما تبين الفقرة التالية.

(٢/٢/٣)

في جل دراسات بناء الجملة لم ترصد ظاهرة وجود المفعول معه في الأسلوب العربي، فخلت دراسات الجاهليين منه، وكذلك دراسات المخضرميين والأمويين والعباسيين والمعاصريين كذلك، وقلما نجد أحدًا يصرح بوجود المفعول معه في النص الذي يدرسه، من ذلك ما قال به صاحب دراسة "التراكيب اللغوية للجملة الخبرية في شعر علي بن الجهم" (التراكيب اللغوية، ص ١٤٤)، إذ صرح بأن المفعول معه ورد عند ابن الجهم في (٨٥) موضعًا، وهو عدد لافت للانتباه في سياق اختفائه من النصوص السابقة عليه وفقًا لنتائج الدراسات المطلعة بذلك، مما يجعلنا نقر بشيوع المفعول معه في العصر العباسي، أو على أقل تقدير عده ظاهرة أسلوبية عند ابن الجهم، لكن سرعان ما يزول هذا الإقرار وتلك النتيجة، وذلك لوجوه ثلاثة:

الأول: الأمثلة التي ذكرها الباحث؛ فقد ذكر أمثلة أربعة لم يكن المفعول معه فيها خالصًا، بل يضارعه كون الاسم المنصوب مفعولًا به، وهي:

يشتاق كل غريب عند غربته ... ويذكر الأهل والجيران والوطنا

جمعت أمرين ضاع الحزم بينهما ... تيه الملوك وأفعال المماليك

* فسأل البقاء والتعميرا *

* أسكنه وزوجه الجنانا *

الثاني– تصريح الباحث بأنه باستثناء الأمثلة الثلاثة الأولى فالمفعول معه في المثال الأخير أرجح، لضعف عطف الظاهر على المضمر عند النحاة، ويؤول به ذلك إلى النتيجة بأن المفعول معه يصبح ضئيلًا جدًّا.

الثالث– وفقًا لما صرح به الباحث بضآلة المفعول معه باعتبار ما كان على شاكلة المثال الرابع، فإن المعية لم تكن خالصة وإن كانت راجحة، إذ يشترك معها المفعول به، وقد كثر هذا الأسلوب في القرآن الكريم، ولفت ذلك انتباه ابن هشام لمَّا أقرَّ بأن المفعول معه في القرآن الكريم لم يأتِ بيقينٍ، لاحتمال نصب الاسم على المعية أو العطف (مغني اللبيب، ج١، ص ٢٤).

وتبعًا لهذه الوجوه الثلاثة فيمكننا أن ننفي مطمئنين وجود المفعول معه عند ابن الجهم، ونقصد المفعول معه الذي لا يشاركه غيره، أو بعبارة ابن هشام المفعول معه بيقين.

لقد أشار عدد من الباحثين المعاصرين إلى تجنب الاستخدام المعاصر للمفعول معه (التراكيب الشائعة، ١٩٩٨، ص ١٠٢– المحتوى الدلالي للوظائف النحوية، ٢٠١٤، ص ١٠)، وهي ملاحظة مهمة جديرة بالتسجيل، غير أننا نود أن نضيف ملاحظة أخرى لعلها تبدو مهمة أيضًا، وهي أن تجنب استخدام الأسلوب العربي للمفعول معه لم يكن بدعة العصر الحديث، لأنه امتداد طبيعي لندرة استعماله في الأسلوب العربي على مر عصوره، وذلك في ضوء كثرة الأمثلة المصطنعة عند النحاة من جانب، وعدم وجوده في معظم دراسات بناء الجملة، في الدراسات المعنية بالقديم والحديث على السواء، من جانب آخر.

إن من الواجب على معشر الأكاديمين استغلال التراث وتقديمه بصورة تثبت أهميته وأصالته، ليستقر في وجدان المثقفين والطلاب أن التجديد أساسه تراثٌ يمكنه استيعاب كل جديد، لكنه للأسف لم يكتشف بعد، ولم يستغل بعد.

(٤)

لعل من المناسب أن تسرد هذه الفقرة الختامية بعض النماذج والأمثلة التي يستوعب فيها تراثنا كل تركيب جديد ظهر على الساحة اللغوية، ظنًّا من البعض أنها أساليب ابتداعية جديدة استحدثها اللسان العربي أو اقترضها من الألسنة الأخرى، ومن ثم فقد تلقى قبولًا تارة من قبل بعض اللغويين، وقد تلقى رفضًا تارة أخرى.

من تلك النماذج **استعمال الظرف (ساعة) شرطية**، وهذا متوافق مع نص ابن منظور: "واعلم أنه يحسن في موضع حين: لما وإذ وإذا ووقت ويوم وساعة ومتى". (لسان العرب، ص ١٠٦٥) وهذا النص يشير إلى تبادل الظروف واستعمال بعضها مكان بعض، وتكون بمعنى حين أو إذا أو لما أو متى بحسب السياق. ولم نلحظ استعماله مضمنًا معنى الشرط في تنظير النحاة أو التحليل النصي وفقًا للدراسات المتاحة، ولكنه مستخدم بكثرة في الاستعمال المعاصر حتى ظننا أنها خصيصة للعربية المعاصرة، غير أن البحث التراثي أثبت رسوخ استعمال (ساعة) للشرط في العربية التراثية من الجاهلية، نحو قول تأبط شرًّا في إحدى حكاياته (الأغاني، ج٢١، ص ١٥١): "فساعة استويت عليها كرَّت

نحو الحيِّ تريع وتبعتها الخلِفات"، وقول صاحب الأغاني عن المغنيـــة بـــذل (الأغـــاني، ج١٧، ص ٧٧): "فساعة خرج قالت...".

ومن تلك النماذج ربط جواب الشرط بـــ(إلا أن) الذي عده بعض الباحثين من خصـــائص العربيـــة المعاصرة، ولكنه ذو أصول تراثية ترجع على أقل تقدير إلى عصر ابن خلدون، جاء في المقدمة: "وإن كان في كتب المسعودي والواقدي من المطعن والمغمز ما هو معروف عند الأثبـــات، ومشـــهور بـــين الحفظة الثقات، إلا أن الكافة اختصتهم بقبول أخبارهم"- "وإن كانت أوسع من ممالـــك الســـويس، إلا أن الشقة هنا أبعد". (المقدمة، ج١، ص ٢٨٣- ص ٢٩٨)

ومنها صحة استعمال الفعل (تم) في مثل: تم إنشاء المشروع، الذي ظن البعض أنه منقـــول عـــن الترجمة، غير أن مستخدم في لغة العرب، نحو قول الرشيد: "لو كان الموصلي حاضرًا لانـــتظم أمرنـــا وتم سرورنا" (الأغاني، ج٦، ص ٢٠٥)، وفي مقدمة ابن خلدون: "ولما تم بناؤها سار إليها بأهل مملكتـــه"- "وتم عمران العالم بهم". (المقدمة، ج١، ص ٢٩٩، ٣٣٠، ص٣٤١)

ومنها **العطف على الضمير المتصل دون توكيد**، وهو استعمال عرفته العربية التراثية نحو حـــديث ابن عباس عن علي بن أبي طالب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول- في رواية: "كنت وأبو بكر وعمر، وفعلت وأبو بكر وعمر، وانطلقت وأبو بكر وعمر"، (فتح الباري، ج٧، ص٢٦)، وحديث ابن عباس في رواية ابن عساكر: "أنه تمارى والحرُّ بن قيس بن احصن الفزاري في صاحب موسى". (فتح البـــاري، ج١، ص ٢١٠)

ومنها صحة **نصب اسم لا النافية للجنس وتنوينه إذا كان مفردًا**، استئناسًا بقراءة الحســـن: ﴿ذَلِـــكَ الْكِتَابُ لَا **رَيْبًا** فِيهِ﴾[البقرة:٢]، وقراءة أبي رجاء العطاردي: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَن فَرَضَ فِـــيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا **رَفَثًا** وَلَا **فُسُوقًا** وَلَا **جِدَالًا** فِي الْحَجِّ﴾[البقرة: ١٩٧]. (معجم القراءات، ج١، ص ٢٨، ص ٢٧٢).

ومنها صحة اقتران خبر كاد بـــ(أن) كما أوضح عدد من الدراسات، ونضيف صحة دخول **البـــاء على (أن)**، نحو قول عمار ذي كُبار: (الأغاني، ج٢٤، ص ٢٢٩):

كاد دندنُ بأن يجعلني ... يوم ناباذ طعامًا للسمك

مصادر الدراسة ومراجعها

سردنا هذه المصادر والمراجع في المتن باسم الكتاب كاملًا أو مختصرًا

أولًا- المصادر التراثية:

ابن حجر: فتح الباري بشرح صحيح الإمام البخاري، ط١، تحقيق عبدالقادر شيبة الحمد، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، السعودية، ١٤٢١ه، ٢٠٠١م.

ابن خلدون: مقدمة ابن خلدون، تحقيق علي عبد الواحد وافي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ٢٠٠٦م.

أبو داود: سنن أبي داود، كتاب الملاحم، ومعه كتاب معالم السنن للخطابي، باب ما يذكر في قرن المائة، ط١، إعداد وتعليق عزت عبيد وعادل السيد، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ١٩٩٧م.

ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤١٧ه، ١٩٩٦م.

الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب واضح المسالك لتحقيق منهج السالك، القاهرة، دارالطلائع، ٢٠١٤م.

أبو الفرج الأصفهاني: الأغاني، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٠م.

ابن منظور: لسان العرب، تحقيق عبد الله الكبير وآخرين، القاهرة، دار المعارف.

ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي عبد الحميد، القاهرة، دار الطلائع، ٢٠٠٥م.

ثانيًا- المراجع العربية:

إبراهيم عبد الباسط عبدالرؤوف: التراكيب اللغوية للجملة الخبرية في شعر علي بن الجهم، دراسة تركيبية دلالية، ماجستير، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، ٢٠٠٦.

أحمد الطيب: التراث والتجديد- مناقشات وردود، هدية مجلة الأزهر، القاهرة، مصر، شعبان، ١٤٣٥ه.

أمين الخولي: مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ٢٠١٧م.

تجديد الفكر الإسلامي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، سلسلة قضايا إسلامية، العدد (١٧٠) ٢٠٠٩م، القاهرة، مصر، مقالة محمد سيد طنطاوي.

حسام قاسم: المحتوى الدلالي للوظائف النحوية- مدخل ميسر إلى قواعد العربية المعاصرة، دار النصر بجامعة القاهرة، ط٣، ٢٠١٤.

شوقي ضيف: تيسيرات لغوية، دار المعارف، القاهرة، مصر، ١٩٩٠م.

ـــــــــ: تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا مع نهج تجديده، ط٢، دار المعارف، القاهرة، مصر، ١٩٩٣م.

ـــــــــ: تحريفات العامية للفصحى في القواعد والبنيات والحروف والحركات، دار المعارف، القاهرة، مصر، ١٩٩٤م.

ـــــــــــــــــ: تجديد النحو، ط٥، دار المعارف، القاهرة، مصر، ٢٠٠٣م.

ـــــــــــــــــ: المدارس النحوية، ط ١١، دار المعارف، القاهرة، مصر، ٢٠٠٨م.

عبد اللطيف الخطيب: معجم القراءات، ط١، دار سعد الدين، دمشق، سوريا،٢٠٠٠م.

عبد الله التطاوي: لغتنا العربية "نحو تجديد المنهج"، دار الثقافة العربية، القاهرة، مصر، ٢٠١٢م.

صبري المتولى: التفسير التحليلي للقرآن الكريم- الأصول النظرية والدراسة التطبيقية على صدر سورة النساء، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ٢٠٠٦م

محمد علي الخولي: التراكيب الشائعة في اللغة العربية- دراسة إحصائية، الأردن، دار الفلاح، ١٩٩٨.

ثالثًا- الدوريات:

سامي سليمان: البداية المجهولة لتجديد الدرس النحوي في العصر الحديث- القرن الثامن عشر وكتاب بحث المطالب، مجلة علوم اللغة، المجلد السادس، العدد الرابع، دار غريب، القاهرة، مصر، ٢٠٠٣م.

طه حسين: مشكلة الإعراب) منشور في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج ١١، القاهرة، مصر، ١٩٥٩م.